مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 178

اكتوبر 2012

من التعميم إلى الإستهداف والعودة مرة أخرى: التحويلات النقدية المشروطة وتنمية المواطنة الاجتماعية

بريان روبرتس، جامعة تكساس في أوستن

المضي قدما من منطلق أن الفقر ليس مجرد نقص الموارد، بل في الواقع في نفس الوقت علاقة من خلالها يصبح الفقراء مباشرة تحت سيطرة الدولة، تستكشف دراسة روبرتس (2012) جوانب برامج التحويلات النقدية مثل برنامج الفرص المكسيكي في تطور السياسة الإجتماعية والمواطنة في أمريكا اللاتينية، وتقيم أثر هذه البرامج من حيث تصورات الفقراء بشأن حقوقهم ونوعية مشاركتهم المدنية. وفي العالم الصناعي، كانت سياسة الحد من الفقر في البداية متأثرة بشدة بالمخاوف من إمكانية أن تولد البرامج الرامية إلى مساعدة الفقراء في الواقع تأثيرات مثبطة في نهاية المطاف بين الفقراء للإنخراط في العمل مدفوع الأجر. وفي وقت لاحق، لا سيما في البلدان النامية، بدأ الخطاب السياسي في التركيز على بناء قدرات الفقراء، بالمعنى الواسع، كوسيلة نحو كسر حلقة الفقر المفرغة.

كجزء من السياسات المستهدفة، تضع برامج الحد من الفقر أساس علاقات خاصة بين الدولة وشريحة معينة من مواطنيها، وبالتالي تؤثر، بطريقة إرادية وغير إرادية، على التصورات بشأن الحقوق والمسؤوليات والمواطنة. وبالتالي، يحتاج تقييم أثر برامج التحويلات النقدية المشروطة على المواطنة ليس فقط التركيز على النتائج، بما في ذلك زيادة في معدلات إكمال مراحل التعليم أو خفض وفيات الأطفال، ولكن أيضا التركيز على طريقة تنفيذ التحويلات النقدية المشروطة. والمقصود بالتنفيذ تحديد من هم الفقراء، وتوفير الموارد لهؤلاء الناس، ورصد إمتثالهم لشروط البرنامج. وينطوي هذا بدوره على إظهار أن البرنامج يعمل على نحو فعال سواء للجمهور و لوكالات التمويل ذات الصلة. وتوضح دراسة تندلار(1997) أن طريقة تنفيذ السياسة الاجتماعية تؤثر ليس فقط على نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه، ولكن أيضا على القيمة التي يضعها المستفيدون على البرنامج وثقتهم في الحكومة. إن تقييم تأثير طريقة التنفيذ على جودة المواطنة مسألة أكثر صعوبة من القياس الإحصائي لمدى تحقيق برنامج معين لأهدافه المذكورة، ولكنه من الأهمية بنفس القدر.

وتستخدم التحويلات النقدية المشروطة الحوافز النقدية الموجهة إلى تعليم الأطفال وإلى برامج صحة الأم الوقائية لتمكين الفقراء في الخروج بشكل دائم من براثن الفقر. فبرنامج الفرص المكسيكي يحقق تغطية تكاد تكون شاملة تغطي مناطق الريف والحضر الفقيرة في البلاد من خلال علاقات التحويلات النقدية المباشرة بين الحكومة المركزية وأصحاب المنحة المستفيدين من برنامج الفرص. هناك وساطة قليلة نسبيا في العلاقات بين هذين الطرفين؛ بل إن إشراك المجتمع المحلي ليس جزء أساسي من برنامج الفرص. و يسوق روبرتس حججاً مفادها أن عدم وجود فرص للمستفيدين للإتصال بالمسؤولين والتفاوض معهم هو قصور واضح في برنامج الفرص ؛ كذلك هناك خطر كامن بأن يقع البرنامج في نهاية المطاف رهينة "ثقافة المراجعة

إن التركيز على خفض تكاليف إدارية البرنامج يعني أن المسئولين الرئيسين عنه ليسوا كثيرين عديدة بما يكفي لضمان إدارة برنامج الفرص محليا على نحو فعال. ومع ذلك، يقول روبرتس إن شفافية برنامج الفرص عموماً، والإفتقار النسبي إلى المحسوبية، ، تظهر بإعتبارها جوانب إيجابية خاصة في تصميمه.

إن السياقات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة، بما في ذلك الهجرة، العرق، والتناقض بين الحضرو الريف، تؤثر على تنفيذ البرنامج. هذه السياقات الثلاثة خاص تخلق فرصاً وصعوبات. فالهجرة، كما يراى روبرتس، يمكن أن تعطل علاقات الأسرة وتضعف الأساس المحلي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية، خاصة وأن البرامج الحكومية الهادفة إلى الاستفادة من تحويلات المهاجرين ليست منسقة تنسيقا جيدا مع برنامج الفرص. ومن الأسهل لبرنامج الفرص أن يعمل في الريف أكثر من الحضر، لأن المستفيدين في الحضر قد يصعب تحديدهم كما أن المعلومات عن البرنامج قد يصعب الوصول إليها، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي تتميز بإرتفاع عدم الكشف عن الهوية مقارنة بالأماكن الريفية الأصغر حيث يعرف الناس بعضهم البعض. والعيب في المناطق الريفية هو أنها لا يحتمل أن يتوفر فيها فرص عمل تقنع الشباب المتعلم للبقاء من خلال برنامج الفرص؛ وهذا هو وضع يبين أهمية الجيل الخامس من سياسات الحد من الفقر التي تجمع بين التحويلات النقدية والشروط المصاحبة للبرامج الموجهة نحو التنمية المحلية وخلق فرص العمل. إن العلاقات المتماسكة طويلة الأمد بين أبناء الريف في المجتمعات الأصلية يمكن أن تجعل برنامج الفرص أكثر فعالية، ولكن عدم التجانس الإجتماعي وعدم معرفة الهوية في الحضر يمكن بنفس القدر أن يشكل عائقاً أمام المشاركة في برنامج الفرص للمهاجرين الأصليين.

وفي نهاية المطاف، يخلق برنامج الفرص مواطنة أكثر مساواة ومشاركة ، بيد أن عدم التجانس الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات المحلية يعني أن البرنامج يحتاج إلى وضع إجراءات للتكيف مع الظروف المحلية وتلبي الإحتياجات الخاصة. وأحد الحلول المؤسسية هو خلق وسطاء بين المجتمعات المحلية وموظفوا البرامج الذين يقيمون في المجتمع ويستخدمون من قبل كل من الدولة وتلك المجتمعات. ويجب أن يسعى برنامج الفرص أيضا للتنسيق مؤسسياً مع سياسات التنمية المحلية الأخرى، لا سيما تلك التي تهدف إلى خلق فرص عمل محلية وتوفير الإسكان. ويتمثل التحدي في إدخال المشاركة المحلية في تصميم وتنفيذ السياسات مع الحفاظ على مركزية فعالة للتنسيق بين أجهزة الصحة والتعليم والتنمية الإجتماعية المسئولة عن توفير الخدمات والمنافع.

المراجع:

Roberts, B. (2012) Del universalismo a la focalización, y de regreso: los programas de transferencia condicionada de efectivo y el desarrollo de la ciudadanía social. In González de la Rocha, Mercedes y Agustín Escobar Latapí (Coords.), 2012, Pobreza, transferencias condicionadas y Sociedad, México, D.F.: Publicaciones de la Casa Chata, CIESAS.

Tendler, Judith. (1997). Good Government in the Tropics. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
Brasilia, DF - Brazil 900-70052

بريد إلكتروني : ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق